مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

المجلد الثالث والعشرون – العدد الرابع (شوال – ذو الحجة ١٤٤٢هـ / مايو – يوليو ٢٠٢١م)

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

- معاني حروف المباني عند المحدثين
  دراسة في المنطلقات والمنهجيات
- القِيَاسُ اللُّغَويُّ والمَانِعُ الشَّرعِيُّ
- الضَّرورة في كتاب (أوضح المسالك) لابن هشامٍ النَّحويّ
  مواردها ومسالكها
- تجليات الجسد في اللغة الإنسانية
  من منظور اللسانيات الإدراكية
- كتابُ المَصادِرِ لأبي الحَسَنِ عَلِيِّ بنِ حَمْزةَ الكِسَائيِّ (ت: ١٨٩هـ)
- في المأسسة الكلاميَّة لإنتاج الخطاب المُعرَب
  قراءة تأصيليَّة لمفهوم العمل النَّحويّ
- الفصلُ في نسبةِ كتابِ الحُجَّةِ في القراءاتِ السَّبْعِ
  المنسوبِ لابنِ خالَوَيه

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي

مدير التحرير
خالد بن سعود العصيمي

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد الثالث والعشرون - العدد الرابع -
(شوال - ذو الحجة ١٤٤٢هـ / مايو - يوليو ٢٠٢١م)

ترخيص وزارة الإعلام: ٤٧٠٩/أ/د
ردمد: ١٣١٩-٨٥١٣ الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المحتويات:

- معاني حروف المباني عند المحدثين
دراسة في المنطلقات والمنهجيات
مقبل بن علي الدعدي ٥
- القِيَاسُ اللُّغَويُّ والمَانِعُ الشَّرعِيُّ
نجيب بن محفوظ بن كرامة الزُّبيديّ ٨٧
- الضَّرورة في كتاب (أوضح المسالك) لابن هشامٍ النَّحويِّ
مواردها ومسالكها
فهيد بن رباح بن فهيد الرَّباح ١٤٧
- تجليات الجسد في اللغة الإنسانية من منظور اللسانيات الإدراكية
إبراهيم بن منصور التركي ٢١٧
- كتابُ المَصادِرِ لأبي الحَسَنِ عَلِيِّ بنِ حَمْزةَ الكِسَائيِّ (ت: ١٨٩هـ)
جابر بن عبدالله بن سريِّع السريِّع ٢٥٣
- في المأسسة الكلاميَّة لإنتاج الخطاب المُعرَب
قراءة تأصيليَّة لمفهوم العمل النَّحويّ
أدهم محمد حموية، همام الطباع ٣٣٢
- الفصلُ في نسبة كتابِ الحُجَّةِ في القراءاتِ السَّبْعِ
المنسوبِ لابنِ خَالَوَيه
محمد علي عطا ٣٧١

عنوان المراسلة

مجلة الدراسات اللغوية
ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية - ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣
Journal of Linguistic Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543 Saudi Arabia - Fax:4659993
البريد الإلكتروني
Arabic1433@kfcris.com Arabic1433@gmail.com

هيئة التحرير:

سيف بن عبد الرحمن العريفي
صالح بن سليمان العمير
عبدالرحمن بن محمد العمار

الهيئة الاستشارية للتحرير:

- إبراهيم بن سليمان الشمسان ..... أستاذ النحو في جامعة الملك سعود.
- بدر بن محمد الجابري ..... أستاذ النحو في الجامعة الإسلامية.
- سعد عبدالعزيز مصلوح ..... أستاذ اللسانيات في جامعة الكويت.
- عبدالرزاق بن فراج الصاعدي ..... أستاذ علم اللغة في الجامعة الإسلامية.
- عبدالله صالح بابعير ..... أستاذ النحو في جامعة حضرموت.
- عياد بن عيد الثبيتي ..... أستاذ النحو في جامعة أم القرى.
- فايزة بنت عمر المؤيد ..... أستاذ النحو في جامعة الإمام عبدالرحمن الفيصل - الدمام.
- محمد أحمد الدالي ..... أستاذ النحو في جامعة الكويت.
- محمودأحمد السيد نحلة ..... أستاذ العلوم اللغوية في جامعة الإسكندرية.
- مسعود صحراوي ..... أستاذ اللسانيات في جامعة الأغواط بالجزائر.

ضوابط النشر:

١- أن يكون البحث ضمن اختصاصات المجلة، وهي: الدراسات النحوية والتصريفية واللغوية واللسانية والعروضية.
٢- ألا يزيد البحث على خمسين صفحة.
٣- ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.
٤- أن يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).
٥- دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.
٦- أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.
٧- أن يكون البحث باللغة العربية.
٨- أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.
٩- أن يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.
١٠- لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبلت أم لم تقبل.

- تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قِبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير.

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه

في المأسسة الكلاميَّة لإنتاج الخطاب المُعرَب
قراءة تأصيليَّة لمفهوم العمل النَّحويّ

إعداد

أدهم محمد علي حموية

أستاذ مساعد، قسم تعليم اللغات، كلية التربية، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

همام الطباع

أستاذ مساعد، قسم اللغة الإنكليزية وآدابها، كلية معارف الوحي الإسلامي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

- **مُلخَّص البحث**

قيل إنَّ النُّفوس تأنس بثُبوت الحُكم لعلَّةٍ، فلا ينبغي أن يزول ذلك الأُنس، وذا ما تشترك فيه العلوم كلُّها، فلا يختصُّ به بعضُها من دون بَعْضٍ، والعلل أربع؛ مادِّيَّة، وصوريَّة، وفاعليَّة، وغائيَّة، وفق ما نظَّر له الفكر اليوناني، وإذ وجد له طريقاً في الحضارة العربية الإسلامية لم يألُ مُفكِّروها جهداً في التحكم به وبطريقه إيجابيّاً وسلبيّاً، ومن أمثلة هذا موقفهم من مبدأ العلية بعامة؛ ذلك أنَّ السُّؤال عن السَّبب يستلزم السُّؤال عن المُسبِّب، ومن عادة العقل ألَّا يقبل ظاهرةً من دون معرفة صانعها وغايته، وعليه؛ يعمد هذا البحث إلى قراءة في موقف علماء الكلام المسلمين من العلة الفاعلية، وأثر هذا الموقف في الدرس النحوي العربي، ولا سيما في مفهوم العمل النحوي؛ بنياً على: قانون كلامي أولي؛ أنَّ لكلِّ حادثٍ مُحدِثاً، وتقرير فكري منهجي؛ أنَّ أكثر النحويين متكلمون، فحالُ النحوي حالُ المتكلم من حيث تحرِّيه الدليل العقلي بغية الوصول إلى الحُكم الثابت؛ حُكم عقدي لدى المتكلم، وحُكم لساني لدى النحوي، مما يظهر معه الانسجامُ بينَ الكلام والنحو فكراً ونهجاً وغايةً، ومن ثم يهدف البحث إلى تأكيد أن الفكر الإسلامي صدر عن مناخ خاصٍّ به عامٍّ علومَه على اختلافها؛ إذ تشترك في أسسها المنهجية التي لم تكن لتقبل دخيلاً من فِكْرٍ آخر يُؤثِّر فيها؛ إلا في أخَرةٍ.

الدَّوالُّ: علم الكلام، علم النحو، العلة، الصانع، العامل، الفكر الإسلامي.

*****

مُقدِّمة

من عادة العقل ألَّا يقبل شيئاً من دون معرفة مُوجِده، وذا ما قامت عليه الفلسفة أصلاً، وسعت إلى إثباته من خلال البحث في الموجود[1]؛ بما يتناسب مع الفكر الذي تصدر عنه؛ قال ابن رشد (٥٩٥هـ): «فِعْلُ الفلسفة ليس شيئاً أكثر من النظر في الموجودات، واعتبارها من جهة دلالتها على الصانع؛ أعني من جهة ما هي مصنوعات، فإن الموجودات إنما تدل على الصانع لمعرفة صنعتها، وإنه كلما كانت المعرفة بصنعتها أتمَّ كانت المعرفة بالصانع أتمَّ»[2].

وهذا البحث الفلسفي يتصل به اتصالاً وثيقاً مبدأ العلية في المنطق؛ إذ إن هذا المبدأ باعتماده مقدماتٍ يقينيةً؛ سبيلُ الوصول إلى برهان صادق، وهذا البرهان الصادق غاية البحث الفلسفي، ومن ثم؛ كانت لأربع العلل التي ذكرها أرسطو (٣٢٢ق.م) أهميتها في أثناء هذا البحث؛[3] أي:

- العلة المادية، كمنزلة الخشب من السرير.
- والعلة الصورية، هي شكل السرير.
- والعلة الفاعلية، هي التي أوجدت السرير.
- والعلة الغائية، هي التي من أجلها وُجد السرير.

والعلتان المادية والصورية ذاتيتان للشيء؛ إذ يتكون منهما، ويُعلم بهما، والعلتان الفاعلية والغائية غير ذاتيتين له؛ لأن الفاعلَ من أوجده، والغايةَ الغرضُ من إيجاده.

(١) يُنظر: بدوي، **موسوعة الفلسفة**، ج٢: ص١٥٧؛ صليبا، **المعجم الفلسفي**، ج٢: ص١٦٠.
(٢) ابن رشد، **فصل المقال وتقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال**، ص٢٧.
(٣) يُنظر: أرسطو، **المنطق**، ج٢: ص٤٢٧؛ الآمدي، **المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين**، ص١١٧، ١١٨.

ولما كانت العلة الفاعلية بحثاً يختصُّ بالصانع[1]؛ مثَّل موقف المتكلمين المسلمين بعامة منها عِلْمَهُم بتمامه؛ لأنها تُمثِّل لُبَّ الغيبيات - أو: الفلسفة الأولى، اللاهوت، ما بعد الطبيعة، الميتافيزيقا، الأنطولوجيا (الوجودية) -التي تبحث في الوجود بما هو موجود[2]- على مقتضى العقل في البحث الفلسفي الدخيل الذي رفضه المتكلمون المسلمون؛ لأنه يُخالف قواعد الشرع - ومن ثم؛ وضعوا عِلْمَهُم «لمعرفة الصانع وصفاته العليا، وزعموا أن الطريق منحصر فيه، وهو أقرب الطرق»[3]، ولم يخرج عن القانون الأولي -أنَّ لكلِّ حادثٍ مُحدثاً[4]- أيُّ فرقة من الفرق الكلامية[5]، واتفقوا على أن العلة إنما هي نتاج عقليٍّ مُفترَض لا يتأسَّس عليه يقين؛ لأنها -كما قال ابن جني؛ بعدِّه متكلماً- إحالةٌ على الحسِّ، واحتجاجٌ فيه بثقل الحال أو خفَّتها على النَّفس[6].

ولأن العقيدة لم تنفصل يوماً عن اللغة، فتكون الأولى مُضْمَرَةً حتى تُظهرها الثانية؛ لم ينفصل النظر النحوي عن الأصل الكلامي، ففي ارتداده إلى أصله تحقيقُ الشرط «الفلسفي» النظري والتصوري الذي تحكَّم بإنتاجه؛ إذ ما من نظرٍ في اللغة إلا يستند إلى خلفية «فلسفية» تُؤطِّره وتُوجِّهه، ومن عري عن معرفة دقائق علم الكلام؛ لم يتمَّ له تحصيل معرفة دقيقة بما صار إليه القوم في نحوهم، ولا يخفى أن أكثر التشعبات الاعتقادية والانزلاقات الفكرية؛ كانت من حيث فهمُ اللغة وتصوُّرها[7]، هذا من جهة، والأُخرى تُلمح في قول ابن تيمية (٧٢٨هـ): «لم يكن أحد من نُظَّار المسلمين

---

(١) يُنظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ص٥١٤؛ الرازي، **المباحث المشرقية**، ج١: ص٤٥٨؛ صليبا، **المعجم الفلسفي**، ج٢: ص٩٦.

(٢) يُنظر: بدوي، **موسوعة الفلسفة**، ج٢: ص١٥٧، ١٨٣.

(٣) الشهيد الثاني، **حقائق الإيمان**، ص١٧٦.

(٤) يُنظر: القاضي عبدالجبار، **المجموع في المحيط بالتكليف**، ج١: ص٦٨؛ الإيجي، **المواقف في علم الكلام**، ص٢٦٦.

(٥) يُنظر: الشهرستاني، **نهاية الإقدام في علم الكلام**، ص٥.

(٦) يُنظر: ابن جني، **الخصائص**، ج١: ص٤٨.

(٧) يُنظر: مقبول، **سيبويه معتزليّاً؛ حفريات في ميتافيزيقا النحو العربي**، ص١٤-١٦.

يلتفتـون إلى طريقهـم [أي المناطقـة]، بـل الأشـعرية والمعتزلة والكرامية والشـيعة وسـائر الطوائـف كانـوا يعيبونهـا ويُثبتـون فسـادها»[1])، فـإذا كان هـؤلاء كلهـم عـلى اختلافهم عقديّـاً؛ يرفضـون دخيلاً مفصـولاً عنهم هـو المنطق؛ فكيف يُقـال إن النحويـين اعتمدوه أساسـاً للمعرفـة النحوية التـي أنتجوا؟

لا تبعـد الجـذور الحقيقيـة للنظـر النحـوي عـن دائـرة الأنظـار المعرفيـة العربيـة الإسـلامية التـي تجمعهـا وحـدة الأصـل والمنهـج والهـدف، ولـو عُدنـا إلى أخبـار سَـبَبِ وَضْـعِ العربيـة[2]؛ لرأينـا تداخُـل البُعـد الدينـي بالبُعـد اللسـاني تداخُـلاً اندماجيّـاً؛ ليصوغـا نظـرة إسـتراتيجية دفاعيـة عـن الـذات الحضاريـة في لسـانها وجنانهـا (عقيدتهـا).

وقـد كان تقييـد المأسسـة بالكلاميـة مـن دون الفلسـفية في عنـوان هـذا البحـث؛ عـلى الرغـم مـن أن مثـل هـذه المباحـث إنـما شـاعت تسـميتها «مباحـث فلسـفة اللغة»؛ لأن التمييـز قائـم بـين الـكلام والفلسـفة مـن حيـث الفكـرُ الذي يصـدر عنـه كل منهما، والموضـوعُ باعتبـار الغايـة من كل منهما، فالكلام إسـلامي، والفلسـفة يونانية كما اشـتُهر، وباعتبـار الغايـة؛ موضـوع علـم الـكلام البحـث في الوجـود مـن حيـث هو وجـود على قواعـد الـشرع، وموضوع الفلسـفة البحـث في أصل الوجـود المطلق على مقتـضى العقل؛ أي إن المتكلـم يسـتند إلى مـا جـاء بـه الديـن مـن اعتقـادات، ثم يلتمـس الحجـج العقلية التـي تدعمهـا، أمـا الفيلسـوف فيبحـث بِعَقْلِـهِ ويـرى حقّـاً مـا يتوصـل إليـه بالدليـل، مـن دون نَظَـرٍ إلى مـا جـاء بـه الدِّيـن، إذن؛ المتكلم يعتقد فيسـتدل، والفيلسـوف يسـتدل فيعتقـد، وسـيبين مـن خلال البحـث أن حالَ النحـوي حـالُ المتكلم من حيـث النهج؛ إذ يتحـرَّى الدليـل العقـلي إلى الحُكم اللسـاني الثابـت، والتقييـد الحاصل نامٌّ عن الانسـجام بـين الـكلام والنحـو فكـراً ونهجاً وغايـةً[3].

---

(١) ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج٩: ص٢٣١.

(٢) السيوطي، **سبب وضع علم العربية**، ص٢٧-٣٣.

(٣) يُنظر: زادة، **مفتاح السعادة ومصباح السيادة**، ج٢: ص٢٠.

أما اختيار (مأسسة) من دون (تأسيس)، فلأن صيغة (مَفْعَلَة) تدلُّ إما على سبب كثرة الحدث، وإما على محلِّه، فأما الأول فنحو: الولدُ مجبنة مبخلة؛ أي إنه سبب لكثرة الجبن والبخل، وأما الثاني فنحو: تلك مدرسة؛ أي محلُّ كثرة الدراسة، وكلاهما حاصل في كلمة (مأسسة) بالنسبة إلى النظر النحوي؛ لأنه سَبَبُ كثرتها كلاميةً، ولأنه محلُّ هذه الكثرة، فضلاً عنه ما تشي به هذه الصيغة من معنى إعمال الفكر في حدثها، وذا ما يُلحظ في الأمثلة المذكورة: مأسسة، مجبنة، مبخلة، مدرسة، وغيرها من مثل: مسألة، مرحمة، مشغلة، مظنَّة... إلخ، فكلُّها يُعمل الفكر في حدثها، و«المأسسة» بهذا أولى من «التأسيس»؛ لأنها أرعى للنظر النحوي وأدعى إليه، فالتأسيس ابتداء، والمأسسة كثرة وإعمال[1].

أسباب التأثير الكلامي في الدرس النحوي :

طبع التعلُّقُ بالقرآن الكريم الفكرَ الإسلامي على اختلاف مراحله، ففي النطاق القرآني بدأ هذا الفكر، وفيه اختلفت الطرق، وكثرت العلوم التي نشأت في الملة الإسلامية، وتطوَّرت، وكان لا بُدَّ لأحدها من أن يتأثر بغيره؛ إذ تدرَّجت العلوم في الظهور تبعاً للحاجة إليها، ولطالما كانت الثقافة الإسلامية ثقافة نصٍّ.

ولو رجعنا إلى نشأة النحو العربي لوجدناها -لا ريب- مسبوقة بمقولات علوم أُخرى لم تكن قد تبلورت حينها، ولا سيما علمي الفقه والكلام، وهذا السبق واجبٌ وله أدلّته:

منها الحديث المشهور للفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه (٢٣هـ) عن النبي صلى الله عليه وسلم حينَ أتاه جبريل عليه السلام، وسأله عن: الإيمان، والإسلام، والإحسان؛ فالأخيران لا يُتصوّر خروجهما عن مقتضى الإيمان؛ أي الاعتقاد؛ لأن من اعتقد تعبَّد وأحسن؛ دليلُ هذا التعليقُ الذي ختم به

(١) يُنظر: **حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ج٢: ص٤٧١، ٤٧٢.

البخاري (٢٥٦هـ) الحديثَ؛ قال: «جعل ذلك كلَّه من الإيمان»[١]، ولعل هذا مما دفع الإمام أبا حنيفة (١٥٠هـ) إلى جعل الفقه فقهين؛ أكبر هو علم الكلام، وأصغر هو علم الفقه[٢].

ومنها أن الروايات في نشأة النحو العربي[٣] -وإن تناقضت وتضاربت- مُجمعة على أولية أبي الأسود الدؤلي (٦٩هـ) في التأسيس للعربية بدافع فساد الألسنة وشيوع اللحن[٤]، وهذا طارئ على العرب ولغتهم، ما عُرف فيهم من قبلُ؛ إلا ما نَدَرَ من مثل خبر الأعرابي الذي أُقرئ قولَه سبحانه وتعالى: ﴿أَنَّ اللَهَ بَرِيْءٌ مِنَ الْمُشْرِكِيْنَ ورَسُوْلُهُ﴾ [التوبة ٣]، بجرّ (رسوله)[٥]، ثم إن من تبعات الفتنة بعد مقتل ذي النورين عثمان بن عفان رضي الله عنه (٣٥هـ) انقسام المسلمين إلى: سُنَّة، وشيعة، وخوارج، فصار لكل اعتقاده، ثم صار لكل حجاجه فيه، وهذا سابقٌ لفعل أبي الأسود الذي قيل إنه كان من شيعة المرتضى علي بن أبي طالب رضي الله عنه (٤٠هـ)[٦].

ومنها أيضاً أن النحو في نشأته كانت له منطلقات معرفية أعمق وأشمل من فساد الألسنة وشيوع اللحن؛ لعل أبرزها أن النحو ما نشأ إلا أداة للفقه بعامة، ولفهم النص القرآني بخاصة[٧]، ولا سيما تفسيرَ الوجوه الإعرابية المختلفة للقراءات، وما ينبني عليها من أحكام فقهية فرعية، وهذا الزجاجي - وهو

---

(١) البخاري، **الجامع الصحيح**، ج١: ص١٩، رقم الحديث (٥٠)، ويُنظر التعليق عليه في: العيني، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، ج١: ص٢٩٣، ٢٩٤.

(٢) يُنظر: التهانوي، **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، ج١: ص٢٩.

(٣) يكثر ترداد هذه الروايات في المصادر العربية، وقد أجاد الأستاذ الدكتور مازن المبارك جَمْعَها والمفاضلةَ بينها. يُنظر: المبارك، **النحو العربي؛ العلة النحوية نشأتها وتطورها**، ص١٠-٣٣.

(٤) جمع الأستاذ أحمد أمين كثيراً من صور هذا اللحن. يُنظر: أمين، **ضحى الإسلام**، ج١: ص٣١٣.

(٥) ابن الأنباري، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، ص١٩.

(٦) يُنظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج١٦: ص٣٠٥.

(٧) يُنظر: الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث**، ص١١؛ حسان، **الأصول**، ص٢٤؛ الجابري، **تكوين العقل العربي**، ص٨٥.

معدود في متأخري النحويين؛ إذ وفاته سنة (٣٣٧هـ) - قال: «فإن قال قائل: فما الفائدة في تعلُّم النحو وأكثرُ الناس يتكلمون على سجيَّتهم بغير إعراب، ولا معرفة منهم به، فيفهمون ويُفهمون غيرهم مثل ذلك؟ فالجواب في ذلك أن يُقال له: الفائدة فيه الوصول إلى التكلم بكلام العرب على الحقيقة صواباً غير مُبدَّل ولا مُغيَّر، وتقويم كتاب الله سبحانه وتعالى، الذي هو أصل الدين والدنيا والمعتمد، ومعرفة أخبار النبي صلى الله عليه وسلم، وإقامة معانيها على الحقيقة...»[(١)]، فهذه القولة تُبِين عن أن العجمة واللحن لم يكن ليُكتفى بهما في انطلاقة المشروع الفكري النحوي[(٢)]، فالناس لأيام الزجاجي -كما قال- يتكلمون على سجيَّتهم بغير إعراب، فيفهمون، ويُفهمون، ولكنَّ حاجتهم إلى الإعراب كانت ليعرفوا كلام العرب المستقيم، فإن عرفوه تحصَّل لديهم شيئان؛ تقويم كتاب الله سبحانه وتعالى أولاً، ومعرفة أخبار نبيّه صلى الله عليه وسلم ثانياً، ومن خلالهما يكون تفقُّههم في الإسلام، وهو ما يضمن لهم الخير ديناً ودنيا، اللهم إلا أن يُقال: إن الأمرين متلازمان؛ أي درء اللحن وإرادة الفهم، ولا فرقَ بينهما؛ لأن اللحن بذاته مؤدٍّ إلى الإخلال في الفهم، وكذا الفهم لا يتم بحضور اللحن، فهما مُطَّردان يزداد أحدهما بازدياد الآخر، والعكس صحيح.

ثم إن أكثر النحويين متكلمون، فقد رُوي عن بعضهم قوله: «كان أهل العربية كلُّهم أصحاب أهواء، إلا أربعة، فإنهم كانوا أصحاب سُنَّة؛ أبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب البصري، والأصمعي»[(٣)]، وممن اشتُهر بأنه عالمٌ بالكلام من النحويين: قطرب (٢٠٦هـ)، والفراء (٢٠٧هـ)، والأخفش الأوسط (٢١٥هـ)، والسيرافي (٣٦٨هـ)، وأبو علي الفارسي (٣٧٧هـ)، والرماني (٣٨٤هـ)، وابن جني، والزمخشري (٥٣٨هـ)،

(١) الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص٩٥.
(٢) للأستاذ الدكتور علي أبي المكارم كلام ماتع دقيق ردَّ فيه تناوُل العربية ضبطاً وتقعيداً إلى دافعين؛ ديني، واجتماعي. يُنظر: أبو المكارم، **تاريخ النحو العربي**، ص٤٤-٦١.
(٣) ابن الأنباري، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، ص٣٣.

وغيرهم كثير ممن اشتغلوا بعلم الكلام؛ لأنهم علماء موسوعيون من أهل الفرق والمذاهب المختلفة، مما أثَّر في دراساتهم النحوية، ومَزَجَها بكثير من المباحث والمصطلحات الكلامية.

ومن أسباب التأثير الكلامي في الدرس النحوي ما يُردُّ إلى المنهج؛ أي منهج البحث الكلامي القائم على الاستدلال والحجاج والمناظرة، وهي ضرورات عقلية ناسبت الدرس النحوي؛ بَعْدَ أن كثرت فيه الاستدلالات، وتشعَّبت الآراء، واختلفت التوجهات، حتى صرنا نرى مناظرات ومذاهب نحوية كتلك الكلامية، والمتكلم يستند إلى ما جاء به الدين من اعتقادات، ثم يلتمس الحجج العقلية التي تدعمها، وهذا ما يعمل عليه النحوي في درسه؛ أي إنه يبحث عن الحجج العقلية التي تُفسِّر علاقة اللغة بالإنسان؛ لأن جانباً من أحكام اللغة قد تُمليه ضرورات عقلية، فالنحو «إنما هو في حقيقته التعبير العلمي عن القوانين التي يتبعها كل قوم في صوغ ألفاظهم، وفي تركيب عباراتهم؛ لأداء المعاني المركبة، وعمل النحويين إنما هو الاجتهاد في استنباط هذه القوانين، ومحاولة تفسيرها، وربط بعضها ببعض»[1].

وسببٌ آخر هو الطابع التعليمي للنحو العربي، فمما يرتبط بحاجات المتعلمين تفسيرُ الحقائق النحوية تبعاً لخلفياتهم الثقافية، ولا سيما أن الثقافة الموسوعية كانت الأشيع آنذاك، وهذا ما لم يُغفله النحويون، فكثيراً ما نراهم يشيرون إلى كل ما يخرج عن حدود المادة النحوية في مؤلفاتهم، وإن كان في ذلك شيء من الاستطراد، فضلاً عن أن في هذا الاستطراد حرصاً على استعراض الخلفيات الثقافية للنحويين أنفسهم.

ومن الأسباب أيضاً ما يُعرف عن العجم قبل الإسلام أنهم كانوا خلائط اعتقادية مختلفة؛ بله اختلافهم في الديانات، فاليهود ربّانيون وقرّاؤون، والنصارى ملكانية ونساطرة ويعاقبة، وفي العراق وفارس مجوس وثنوية وصابئة، وفي الشام

(١) إلياس، **القياس في النحو**، ص١٢٠.

ومصر فلاسفة سفسطائية وطبيعية وإلهية ودهرية، وفي الهند براهمة وبوذية، وغير ذلك مما هو أصل أو فرع، ولكل أسلحته وعلماؤه الذائدون عنه في مقابل غيره، في حين كان العرب وثنيين لم يملكوا لأنفسهم غير إعلان التبعية للآباء كلما سألهم الإسلام عن أسباب اعتقادهم، وهذا ما وَرَدَ في القرآن غير مرة، كقوله سبحانه وتعالى: (قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُهْتَدُونَ) [الزخرف ٢٢]، ومن ثم أمكن للعجم توظيفُ ملكاتهم العقلية علماً وعملاً؛ علماً لأنهم كانوا أكثر استعداداً للخوض في العلوم -ولا سيما الاعتقادات، أي علم الكلام- بتأثير ما أَلِفوه في اعتقاداتهم السابقة، وعملاً لأن العلوم تحتاج إلى التعليم، والتعليم صنعة لم يعرفها العرب كما عرفها العجم؛ لافتقار أكثرهم إلى الحضارة، أي الاستقرار المكاني، فقد ثبت أن بدوِيِّيهم كان أُمّيّين لا يقرؤون ولا يكتبون، ولكنهم حذقوا معارفهم من خلال التجربة الذاتية والرواية والسماع، أما حضريُّوهم فعرفوا التعليم المنظَّم؛ إذ كانت لهم كتاتيبهم ومدارسهم ومُعلِّموهم(١)، في حين أن العجم عرفوا الصنائع، وتمكّنوا فيها على اختلافها -ومنها التعليم- لأنهم أكثر استقراراً وأمكن حضارةً من العرب، ناهيكم عن السياسة التي كان لها بالغ الأثر في إلزام العجم -أو الموالي، كما دُعوا في الإسلام- بتعلُّم اللغة التي كانت تحول بينهم وبين المناصب الرفيعة في الدولة، حتى برعوا فيها، وصاروا معلمين لها بعد أن كانوا متعلمين، وهكذا يُفسَّر أن المؤلفين في علوم الملة الإسلامية جلُّهم من العجم(٢)، ولا سيما علوم العربية التي تلزَمهم في كل ما يتعلق بغيرها من علوم الإسلام.

إذن؛ للتأثير الكلامي في الدرس النحوي أسباب عدة؛ أبرزها:

- أسبقية علمِ الكلام علمَ النحو.
- الاتفاق بين علمي الكلام والنحو في كيفيات الاستدلال والمناظرة.
- أن أكثر النحويين متكلمون.

---

(١) يُنظر: أمين، **تاريخ التربية**، ص١٦٣؛ طلس، **التربية والتعليم في الإسلام**، ص١٧.

(٢) يُنظر: **مقدمة ابن خلدون**، ج١: ص٧٤٧، ٧٤٨.

- الحرص على الثقافة الموسوعية.
- أن أكثر حملة العلم في الإسلام أعاجم.
- حاجة أهل العقائد من العجم، إلى لغة العرب؛ للتنفُّذ في الدولة.

العامل النحوي والصانع الكلامي :

يُلاحظ في الدرس النحوي أن لمصطلح (النحو) مفهومين؛ عامّاً، وخاصّاً، أما العام فسابقٌ يتضمن علوماً مختلفة تشعَّبت منه لاحقاً؛ «ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة»[1]، وأما الخاص فيتضمن جزئيتين؛ الإعراب، والصرف، ويميل النحويون إلى تعليق أثر العلة الفاعلية بمصطلح (النحو) في إحدى جزئيتي مفهومه الخاص، أي الإعراب؛ رفعاً ونصباً وخفضاً وجزماً[2]، فيُعبَّر عن هذا الأثر بقولهم: «العامل النحوي»؛ إذ لم يقبل النحويون هذه الأوضاع الإعرابية من دون ما يُسوغها، فما الذي يحكم أن يكون الفاعل مرفوعاً، والمفعول منصوباً؟ ولمَ اختصَّ الفاعل بالرفع من دون النصب مثلاً؟ مثلُ هذه الأسئلة كثيرٌ لم يغفلوا عنه، وإنما صاغوه، وأجابوا عنه في أثناء درسهم النحوي؛ إذ رأوا أن ظاهرة الإعراب إنما هي آثار تطرأ على الكلمات؛ لارتباطها بغيرها في أثناء التراكيب، ومن ثم بحثوا عن الأسباب التي أحدثت هذه الآثار الإعرابية، وسمَّوها (عوامل)، وتمسَّكوا بها؛ بفضل ما تقرَّر في العقائد الدينية ومجادلات علم الكلام من أن لكل حادث مُحدِثاً، ولكل موجود مُوجِداً، ولا يصحُّ في الذهن مخلوق بغير خالِق، ولا مصنوع بغير صانِع[3] فهم في عملهم هذا منساقون مع المنهج الكلامي من حيث تصوُّرهُم مفهوم العامل وغايته، وصوغُهُم أحكام العامل النحوي؛ بنياً على حقيقة قارَّة في الفكر الإسلامي

(١) ابن جني، **الخصائص**، ١: ٣٥.
(٢) يُنظر: الجرجاني، **العوامل المئة**، ص٧٣.
(٣) يُنظر: حسن، **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، ص١٩٦.

بعامـة؛ أن العـالم مضبـوط بنظـام مُطَّـرد وقانـون مُحكَـم تنتظـم في سـلكه الظواهـر الطبيعيـة، ومنهـا الظاهـرة اللسـانية؛ إذ لا يُمكـن للألفـاظ أن تكـون نـشراً مـن غـير مـا اطـراد نظـام وإحـكام قانـون.

أولاً: عملية إنتاج الخطاب المعرب :

«إن العامـل كان -ولا يـزال- حجـر الزاويـة في النحـو العـربي»[١]، ظهـرت فكرتـه باكـراً في الـدرس النحـوي، ولعـل في خـبر أبي الأسـود مـع ابنتـه[٢]، ثم أخبـار الحضرمي (١١٧هـ) مـع الفـرزدق (١١٠هـ)[٣]؛ ممـا يقطع بتمكُّن هـذه الفكرة في هـذا الدرس منذ بداياتـه، حتـى اهتـدى النحويـون في أثناء تفسـيرهم تعـاوُرَ الحـركاتِ الإعرابيـةِ الألفاظَ في كلِّ موضـع؛ اهتـدوا إلى القـول بالعمل؛ «عَمَلِ العنـاصر (اللغويـة)؛ بعضها في بعض، لا عـلى وجـه الحقيقـة، بل عـلى وجه العلاقـات الثابتـة بينهـا في تلازُمهـا»[٤]، والحقيقة أن أحـداً من النحويين لم يشـذَّ عـن هذا التصـور للعامل النحـوي -إلا قطربـاً[٥] وابن مضاء (٥٩٢هـ)[٦]- وهـم في تصوُّرهم يصدرون عن شـيئين:

أحدهمـا أن العنـاصر النحويـة يعمـل بعضهـا في بعـض، تأسيسـاً عـلى فكـرة الصانـع الكلاميـة[٧].

والآخـر أن عمـل بعضهـا في بعضهـا الآخـر تلازُمـيّ لا حقيقـيّ، ممـا يُحيلنـا عـلى مفهـوم العلـة في الفكـر الإسـلامي.

---

(١) الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث**، ص١٤٧.
(٢) يُنظر: الأصفهاني، **الأغاني**، ج١٢: ص٣٠٢.
(٣) يُنظر: الجمحي، **طبقات الشعراء الجاهليين والإسلاميين**، ج١: ص٢١.
(٤) الموسى، **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**، ص٣٩، ٤٠.
(٥) يُنظر فكرة قطرب ونقدها ومن وافقها في: الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص٧٠؛ أبو المكارم، **الحذف والتقدير في النحو العربي**، ص١٤٩-١٥٧.
(٦) تُنظر فكرة ابن مضاء ونقدها ومن وافقها في: ابن مضاء، **الرد على النحاة**؛ أبو المكارم، **الحذف والتقدير في النحو العربي**، ص١٥٧-١٨٦.
(٧) يُنظر: نبهان، **ابن يعيش النحوي**، ص٥٥٢.

ويُبين هذا ما عرَّف به ابنُ الحاجب (٦٤٦هـ) العاملَ النحوي؛ قال: «والعامل ما به يتقوَّم المعنى المقتضي للإعراب»[١]، فالتقوُّم معنى كلامي مفادُه أن الكائن مُنشطِر إلى حقيقتين؛ الجوهر، وهو معنى تجريدي للكائن، والأعراض التي هي صفات وأوضاع غير ثابتة ترتبط بالجوهر، فيكتسب منها حالاً، وللجوهر صفة نفسية لا تقبل انفكاكاً عنه، وتتمثل في قبوله الأعراض التي تتوارد عليه[٢]، «فإذا أُريدَ التعبير عن حالة ارتباط الأعراض بالجوهر؛ قيل إنها قائمة به، فقيام العرض بالجوهر، أو تقوُّمه به؛ عبارة استفادها ابن الحاجب من علم الكلام، ومدلولها عنده أن العامل جوهر أو مادة يعلق بها المعنى المقتضي»[٣]؛ قال الرضي (٦٨٨هـ): «ويعني بالتقوم نحواً من قيام العرض بالجوهر؛ فإن معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة؛ كون الكلمة عمدة، أو فضلة، أو مضافاً إليها، وهي كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف إليه؛ بسبب توسُّط العامل»[٤].

ولكن ينبغي التنبُّه إلى أن ما يُضفى على العامل النحوي من صفة مادية إنما هو من قبيل التجوُّز؛ ذلك أن التوصل إلى الأثر الإعرابي المراد في أثناء الكلام المُعرَب يكون من خلال عملية فكرية يُنجزها المتكلم نفسه[٥]؛ تُفضي به إلى جعْلِهِ كلامه مُعرَباً، ومادية العامل النحوي إنما هي نتاج إحدى مراحل هذه العملية الفكرية؛ حال انتقاله من معنًى مُقتضٍ إلى لفظٍ مُقتضًى عنه ومقتضٍ لفظاً آخر في آن معاً؛ أي من تصوُّر إلى حسٍّ، ومن ثم يصير تأثيره في المعمول -أو إحداثه الأثرَ الإعرابي- من

(١) ابن الحاجب، **الكافية في النحو**، ص١١.
(٢) يُنظر: محمود، **مقالات في أصالة المفكر المسلم**، ص٢٩.
(٣) بن حمزة، **نظرية العامل في النحو العربي**، ص٩٩.
(٤) **شرح الرضي على الكافية**، ج١: ص٧٢.
(٥) قدَّم الأستاذ الدكتور فخر الدين قباوة عرضاً وافياً لنظريات تفسير العمل النحوي، فكانت لديه: النظرية اللفظية، والنظرية المعنوية، ونظرية التعليق، والنظرية الصوتية، والنظرية الخلافية، والنظرية الإنسانية، والنظرية الإلهية، والنظرية الاجتماعية، والحقيقة أنها في مجملها لا تخرج في أثناء تفسيرها عن ارتباطها بمقاصد المتكلم المُعرب كلامَه؛ لذا يُمكن ردُّها كلها إلى واحدة منها هي النظرية الإنسانية؛ تمشّياً مع حقيقتها ومع ما أثبتُّه أعلاه. يُنظر: قباوة، **مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء**، ص٦٨-١١٢.

قبيل التلازم لا من قبيل التحقيق، وما الحال كما ذهب إليه محمد خير الحلواني إذ ساق ظواهر «تدلُّ على تصوُّر العامل النحوي ذا قوة حسية»(١)، وتُناقض دعوى أن العامل هو المتكلم حقيقة، من مثل:

- أن العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي.
- تسمية اللام الجارة الداخلة على معمول اسم الفاعل (لام التقوية)؛ لضعفه.
- (ما) الكافة التي تكفُّ بعض الأفعال والحروف عن العمل.

فالعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي؛ انسجاماً مع المبدأ الكلامي الذي اقتبسوا منه فكرة العامل، ومما يترتب عليه أن الوجودي آثرُ من العدمي، هذا من جهة، ومن أُخرى انسجاماً مع العملية الفكرية نفسها التي يُنجزها المتكلم؛ ذلك أنها لا بُدَّ من أن تجد لها تحقُّقاً حسيّاً، وإلا فلا طائل منها، فذا مما يلزم أيَّ فكرٍ؛ أي أنْ يجد له تحقُّقاً حسيّاً، وهذا التحقق الحسي لا سبيل له إلا اللفظ في الظاهرة اللسانية، والمتكلم كلما زاد ألفاظه تحقَّقت أفكاره وتأكَّدت مقاصده، قال الغزالي (٥٠٥هـ): «فاعلم أن كلَّ من طلب المعاني من الألفاظ ضاع وهلك، وكان كمن استدبر المغرب وهو يطلبه، ومن قرَّر المعاني أولاً في عقله، ثم أتبع المعاني الألفاظ؛ فقد اهتدى»(٢).

وفي نسبة العوامل اللفظية إلى العوامل المعنوية دليلٌ إلى ما سبق، وعليه لا تلزم لام التقوية اسمَ الفاعل تقويةً لعمله؛ لأنه عاملٌ ضعيف، وإنما يأتي بها المتكلم تحقيقاً حسيّاً لفكرة تعتمل لديه ومقصد يُريده، وهو توكيد كلامه، فهذا توكيد اقترن به أثرٌ إعرابي، نظيره ما يستدعيه (إنَّ) من أثر إعرابي في المبتدأ والخبر، وقد أجمعوا على أن معناه التوكيد، ولم يقولوا إنه لزمهما تقويةً للابتداء مثلاً؛ لأنه عاملٌ ضعيف، وكذا يُقال في (ما) الكافة، فإنها ما لُفظت إلا لمعنى التوكيد، ولفظها اقترن بأثر إعرابي

(١) الحلواني، **أصول النحو العربي**، ص١٩٤.
(٢) الغزالي، **محك النظر**، ص١٤٥.

مختلف عما كان قبله، فمن «استقرى وتصفَّح وتتبَّع [هذه الألفاظ]، ثم ألطف النظر، وأكثر التدبُّر، لعَلِمَ عِلْمَ ضرورة أنْ ليس سواء دخولها وألا تدخل»(١).

ومجدداً مع الرضي؛ قال: «ثم اعلم أن مُحدِث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم، وكذا مُحدِث علاماتها، لكن نُسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم، فسُمِّي (عاملاً)؛ لكونه كالسبب للعلامة، كما أنه كالسبب للمعنى المعلم، فقيل: العامل في الفاعل هو الفعل؛ لأنه به صار أحد جزأي الكلام»(٢). [الشكل ١]

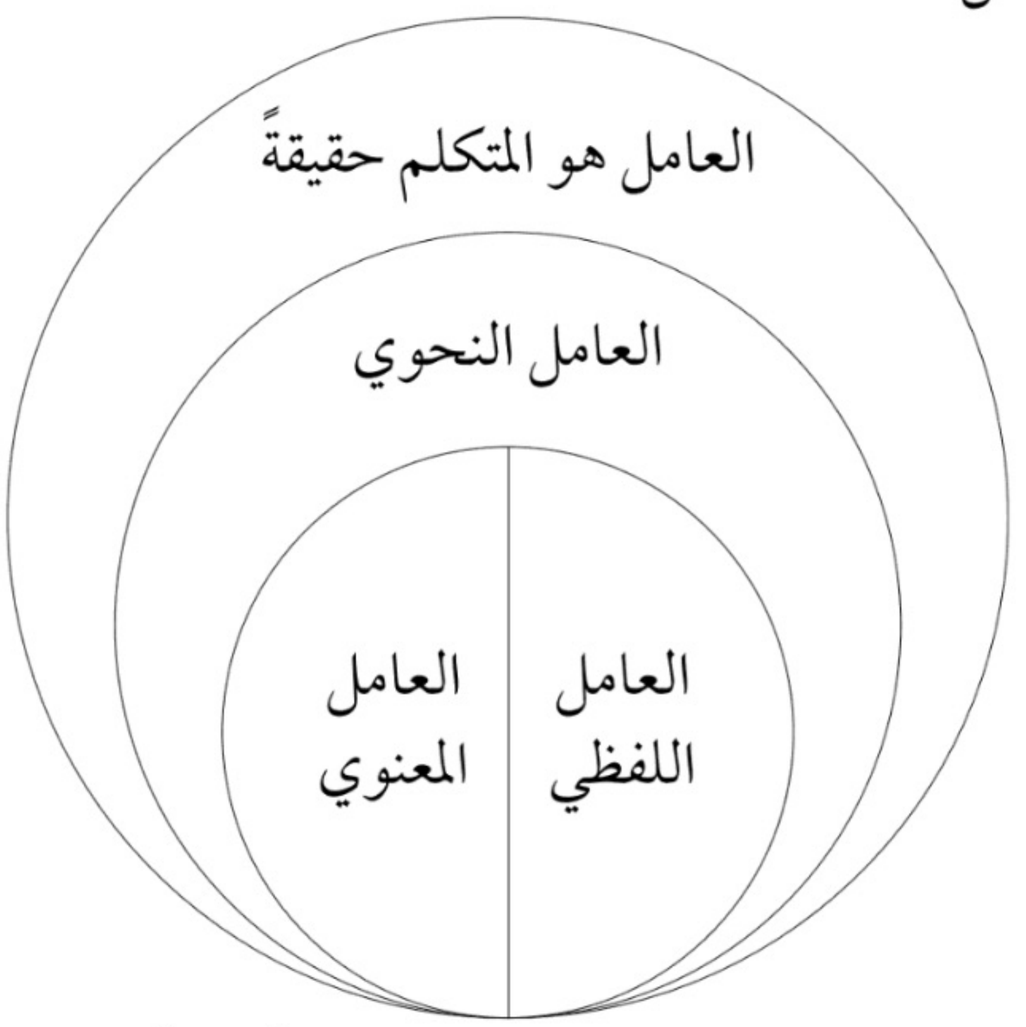

الشكل ١: العوامل النحوية حقيقةً ومجازاً

فالعوامل التي تُحدِث الأثر الإعرابي (المعمول) إذن ثلاثة؛ حقيقي هو المتكلم، فمجازيان هما المعنى المقتضي، فالعامل اللفظي، ومثال هذا عَلَمُ الفاعلية؛ أي الرفع، فإنه:

- يُوجِده المتكلم في فكره ثم في لفظه؛
- إذ يقتضيه عامل مجازي هو معنى الفاعلية المستقرُّ في فكره،

(١) الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص٣١٥.
(٢) **شرح الرضي على الكافية**، ج١: ص٦٣.

- فعاملٌ مجازي آخر هو لفظُه الفعلَ الـمُلازِمَ كلَّ فاعل.

ولا إشكال في هذا -خلافاً لبعض الباحثين[1]- حين يكون العامل المجازي الثاني معنويّاً لا لفظيّاً، كالابتداء العامل الرفعَ في المبتدأ؛ إذ يُمكن في هذه الحال الاقتصار على العامل المجازي الأول في إحداث الأثر الإعرابي الموافق، فتكتفي العملية الفكرية السابقة بمرحلتيها الأُولَيين من دون الثالثة؛ ما دام مُحدث الأثر الإعرابي هو المتكلم حقيقةً، وهو ما يُفهم من قول ابن جني: «وإنما قالوا: لفظي، ومعنوي؛ لـمَّا ظهرت آثار فعل المتكلم؛ بمُضامَّة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ»[2]، والمضامَّة والاشتمال إنما هما الرباط الذي استقرَّ في فِكْرِ المتكلم ناظماً للفظ والمعنى، وثلاثتها ما يقوم به الكلام؛ قال الخطابي (٣٨٨هـ): «وإنما يقوم الكلام بهذه الأشياء الثلاثة: لفظ حامل، ومعنى به قائم، ورباط لهما ناظم»[3]. [الشكل ٢]

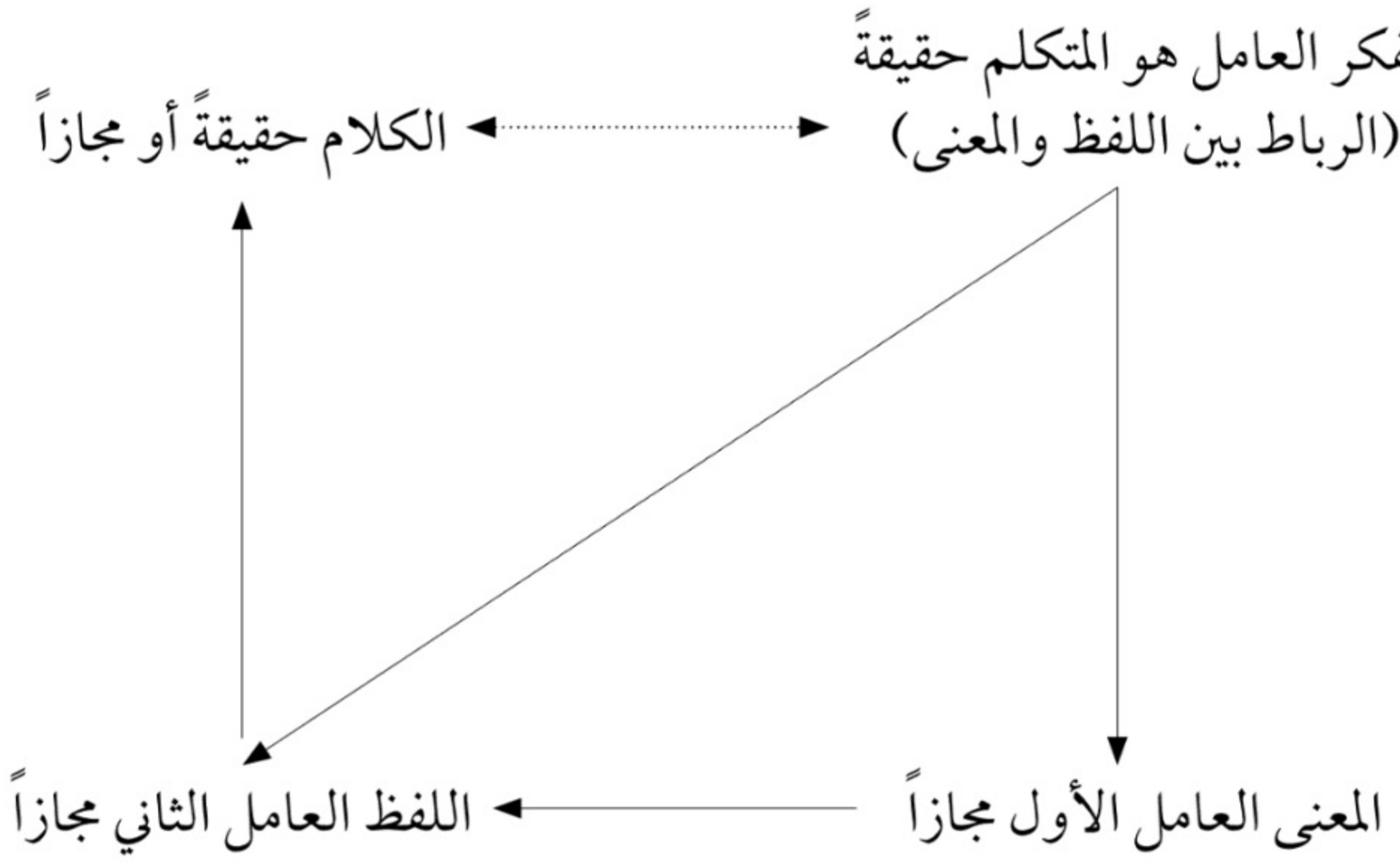

الشكل ٢: العملية الفكرية لإنتاج الخطاب المعرَب[4]

(١) بن حمزة، **نظرية العامل في النحو العربي**، ص١٠٣.

(٢) ابن جني، **الخصائص**، ج١: ص١١٠.

(٣) الخطابي وآخرون، **ثلاث رسائل في إعجاز القرآن**، ص٢٧.

(٤) الخط منقط بين الفكر والكلام؛ لأن العلاقة بينهما غير مباشرة، وإنما تنبني على مرحلتين؛ اختيار المعنى المراد، ثم اختيار اللفظ المناسب إياه، وأيُّ خلل في أيٍّ من المرحلتين سينتج عنه كلامٌ مُخالف سواء لدى المتكلم والمتلقي، وسواء أكانت المخالفة مقصوداً إليها أم غير ذلك.

وتجدر الإشارة إلى ما للعملية الفكرية المرتبطة بمفهوم العامل -وتبعاتها- من اتصال بمضمون نظرية النظم التي ارتبطت باسم عبدالقاهر الجرجاني (٤٧١هـ)؛ إذ قال: «ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالاتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل»(١).

وربَّما الغاية التعليمية هي ما سوَّغ للنحويين إغفالَهم ذِكْرَ العامل الحقيقي؛ أي المعنى، فقد كانوا «في غالب الأمر يميلون في إيضاح أفكارهم إلى المحسوسات، وكانت خير وسيلة لتقريب فكرة عمل المعاني إلى مدارك المتعلمين وإيصالها إلى حدود فهمهم؛ هي ربطها بالألفاظ، فعُزي العمل إلى هذه المحسوسات»(٢)؛ أي الألفاظ، والحقُّ أن «العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية، كالإحراق للنار، والإغراق للماء، والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات»(٣) على المعاني التي يقصد إليها المتكلم، ويُنسب إليها إعرابُه كلامَه.

أما اتفاقهم على أن المتكلم هو العامل فمتأثرون فيه بالمتكلمين معتزلة وأشاعرة؛ إذ قالوا إن العمل في الحقيقة للحي القادر، وأن الأشياء الجامدة لا تفعل شيئاً بذاتها(٤)، فالمعاني والألفاظ جوامد لا تؤثِّر؛ بعكس المتكلم الذي له القدرة على التعبير عن المعاني بالألفاظ ونظمها؛ للإبانة عما يجول في خلده، ولنا في خلاف النحويين على العامل دليل إلى هذا؛ ذلك أن الأثر الإعرابي المراد ثابتٌ لا يتخلَّف باختلاف العامل فيه، فذا رفعُ المبتدأ مثلاً ثابتٌ لم يتأثر باختلاف النحويين في عامله المجازي(٥)؛ إذ لم يتأتَّ من اختلافهم فيه أثرٌ إعرابي مختلفٌ، فالمتكلم يأتي بالأثر الإعرابي الذي يريده؛ لأنه العامل الحقيقي فيه، والنحوي

(١) الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، ص٤٩، ٥٠.
(٢) الخالدي، **نظرية المعنى في الدراسات النحوية**، ص٩٤.
(٣) ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، ص٤٢.
(٤) يُنظر: الأشعري، **اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع**، ص٣٥؛ القاضي عبدالجبار، **تثبيت دلائل النبوة**، ج٢: ص٦٢٦.
(٥) يُنظر: ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص٤٠.

يُفسِّر هذا الأثر من خلال ما أنتجته العملية الفكرية المتقدمة من عامل مجازي، وذلك على مبدأ: «علينا أن نقول، وعليكم أن تتأولوا»(١)، وإن اختلف نحويان في هذا العامل المجازي لم يَضِرْ ذلك الأثر الإعرابي المروم؛ لأن العامل الذي أوجده هو المتكلمُ حقيقةً، ولنفترض أن المتكلم أتى بأثر إعرابي مختلف؛ إما من قبيل اللحن، وإما من قبيل اقتضاء معنى آخر، حينها ليس للنحوي إلا أن يُصوِّب اللحن بناءً على ما في الكلام من عوامل مجازية تستلزم أثراً إعرابيّاً بعينه، أو أن يبحث عن العامل المجازي الذي استلزم الأثر الإعرابي الآخر، ولا يخفى ما للاستقراء من أهمية في هذا، فالغاية من العامل النحوي إذن الحفاظُ على اتساق النظام اللساني ودرؤُه عن كل ما قد يُخلُّ به، وهو ما بدأ لأجله الدرس النحوي، ولا سيما القرآني منه، فقد تبيَّن للنحويين «أن التركيب في لغة القرآن الكريم [ليس] جمعاً آليّاً للمفردات؛ يحتفظ فيه كل منها بشخصيته المتميزة كما كانت قبلُ؛ للدلالة على المقاصد الربانية، بل هو تشكيل تعبير متفاعل يُؤثِّر بعضُه في بعض، قبل أن يُؤثِّر في المتلقي، وتتسرَّب بين عناصره التركيبية ومضات من التجاوب والتعاطف؛ حتى يُكوِّن وحدة حيوية متكاملة؛ للدلالة على المرامي المقصودة»(٢).

ثانياً: المبادئ الكلامية لأحكام العمل النحوي :

لما وظَّف النحويون فكرة الصانع الكلامية في عملهم؛ كان لا بُدَّ لمبادئها من أن تجد لها تأثيراً في الدرس النحوي من حيث اتخاذها قواعد عامة تختص بفكرة العامل؛ ذلك «أن الفهم الوضعي للعمل [النحوي] أفرز التوجه إلى السببية

---

(١) قالها الفرزدق لابن أبي إسحاق الحضرمي حين علَّق على بيت شعر له؛ سائلاً: «بم رفعت (مجلف)؟»، والبيت هو:

وعَضُّ زَمَانٍ يَا بْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ الـمَالِ إلاَّ مُسْحَتاً أوْ مُجَلَّفُ

يُنظر: الجمحي، **طبقات الشعراء الجاهليين والإسلاميين**، ج١: ص٢١.

(٢) قباوة، **مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء**، ص٢٧.

بأشكالها المختلفة، وراح يتصيد ما تحتمله في الميدان الإعرابي من وجوه شخصية واجتماعية ومذهبية وفلسفية»[1]، «فصفات العامل في النحو هي صفات العلة في علم الكلام تقريباً»[2]، وبيانها وفق ما يأتي:

المبدأ الكلامي	القاعدة النحوية
ضرورة العلة للمعلول	لا بدّ لكل معمول من عامل
الـمُحدِث سابقٌ حَدَثَهُ	مرتبة العامل قبل المعمول
العلة يجب أن تكون مع المعلول	لا يُفصل بين العامل والمعمول
قد تكثر الآثار والـمُؤثِّر واحد	قد يعمل العامل عملين مختلفين
العلة مختصة بالمعلول	العامل مختص بالمعمول
الواحد لا يُعلل بعلتين مستقلتين (يمتنع وجود صانعين والمصنوع واحد)	لا يجتمع عاملان على معمول واحد
يجوز أن يكون الشيء فاعلاً وقابلاً لأكثر من جهة واحدة	يجوز أن يكون اللفظ عاملاً ومعمولاً
العدم لا يُعلل ولا يُعلل به	العامل العدمي
الشيء لا يكون علة نفسه	الشيء لا يعمل في نفسه
الدور ممتنع	لا يتبادل لفظان العمل فيكون كل منهما عاملاً في الآخر

١. **لا بُدَّ لكل معمول من عامل**: يُمكن تفسير هذه القاعدة وفق ما تقدَّم؛ أن العامل حقيقة هو المتكلم الذي يُحدث الأثر الإعرابي في كلامه؛ ليجعله مُعرَباً، فهو من يرفع الفاعل وينصب المفعول لو قال مثلاً: ضربَ زيدٌ عمراً،

(١) المرجع السابق، ص١١٦.

(٢) السامرائي، **ابن جني النحوي**، ص١٩٢.

ولـو أردنـا فَضْـلَ تفسـيرٍ لرددنـا هـذه القاعـدة إلى القسـمة الأرسـطية الرباعيـة للعلـل، وقـد اعتمدهـا المتكلمـون بعـدُ،(١) مـع التنبُّـه إلى أنهـم كيَّفوهـا وفـق قواعـد الـشرع؛ لأنهـم رفضوهـا عـلى حيالهـا، فللـشيء في وجـوده علـة: ماديـة، وصوريـة، وفاعليـة، وغائيـة، وأمثلتهـا في الـكلام أن:

- علَّته المادية هي الصوتُ.
- وعلَّته الصورية هي اللفظُ.
- وعلَّته الفاعلية هي المتكلمُ.
- وعلَّته الغائية هي البيانُ.

والنحويـون إذ «يُجـرون عوامـل النحـو كالمؤثـرات الحقيقيـة»(٢)؛ قصدُهـم إلى تشـبيهها بهـا في العمـل، لا إلى تصوُّرهـا فاعلـة مؤثـرة بذاتهـا - «فـإن العلـة كـما عرفهـا المنهـج الإسـلامي أقـرب مـا تكـون إلى الوصفيـة»(٣) - وهـذا خلافـاً لمـا ذهـب إليـه إبراهيـم مصطفـى؛(٤) أي إنهـم حـين يقولـون مثـلاً إن لـكل فعـل فاعـلاً يرفعـه، عـلى مبـدأ أن لـكل معمـول عامـلاً؛ يُريـدون أن الفعـل والفاعـل متلازمـان في احتيـاج كل منهـما الآخـرَ في أثنـاء الـكلام، فـلا ينفـكان في محـلٍّ، أمـا العامـل حقيقـة فالمتكلـم، ولا يخفـى مـا لمثـل هـذا مـن أهميـة في تعلُّـم اللغـة قبـل أيِّ شيء.

٢. **رتبـة العامـل قبـل المعمـول**: هـذه القاعـدة مـن أخـصِّ مـا يتصـل بالعلـة الفاعليـة بعامـة، وبفكـرة الصانـع بخاصـة، فلـما كان المتكلـم علـة فاعليـة أو صانعـاً فهـو مُتقـدِّمٌ بعليتـه عـلى كلامـه، وإن كانـا معـاً حـين التكلُّـم؛ قـال السـيد الجرجـاني (٨١٦هـ): «المتقـدم بالعليـة هـي العلـة الفاعليـة الموجبـة بالنسـبة إلى معلولهـا، وتقدُّمها

(١) يُنظر: الشهرستاني، **الملل والنحل**، ص٥١٤؛ الرازي، **المباحث المشرقية**، ج١: ص٤٥٨؛ الإيجي، **المواقف في علم الكلام**، ص٨٥.
(٢) **شرح الرضي على الكافية**، ج١: ص٢٠٦.
(٣) أبو المكارم، **تقويم الفكر النحوي**، ص١٢٠.
(٤) يُنظر: مصطفى، **إحياء النحو**، ص٣٢.

بالعليـة كونـه علـة فاعليـة، كحركـة اليـد؛ فإنهـا متقدمـة بالعليـة عـلى حركـة القلـم؛ وإن كانـا معـاً بحسـب الزمـان»(١).

ويُلاحـظ أن هـذا التقدم بالعلية مرعـيٌّ زمنيّاً في أثنـاء العملية الفكريـة التي يُنجزها المتكلـم لجعْلِـه كلامَـه مُعرَبـاً، فالعامـل الأول الحقيقـي (أي المتكلـم) أسـبق مـن العامل الثـاني المجـازي (أي المعنـى المقتـضي)، وهـذا الثـاني أسـبق مـن الثالـث المجـازي (أي اللفـظ)، وهـذا الثالث أسـبق مـن الأثر الإعـرابي المروم؛ فـكل واحد منها نتاج سـابقه إلى أن نصـل إلى المتكلـم، وفي أثنـاء التكلـم يكـون المتكلـم وما يرومـه معاً.

ونجـد هـذا المفهـوم في قـول المتكلمـين إن العلـة علتـان؛ علـة مـع المعلـول، وعلـة قبلـه(٢)، وهـو ممـا تتجـاوب معـه القواعـد النحويـة شـكلاً ومضمونـاً، فقـد شـاع تطبيق النحويـين هـذا المبـدأ كثـيراً في مباحثهم:

- فالأفعـال والحـروف مقدمـة عـلى الأسـماء مـن حيـث كانـت مؤثـرة فيهـا(٣)، وعليـه صـحَّ أن يكـون الفعـل مُقدَّمـاً عـلى فاعلـه في نحـو: جـاء زيدٌ؛ لأنـه أثَّر فيـه وأوجـب رَفْعَـهُ، وإن كان (زيـد) حقيقـة مقدمـاً زمنـاً على فعلـه؛ أي مجيئه؛ قـال ابـن يعيش (٦٤٣هــ): «وإنما وجب تقديـم خبر الفاعـل [أي الفعل] لأمرٍ وراء كونـه خـبراً، وهـو كونه عاملاً فيه، ورتبـة العامل أن يكون قبـل المعمول، وكونـه عاملاً فيـه سـببٌ أوجب تقديمـه»(٤).

- والمبتـدأ والخـبر لا يترافعـان كـما قـال الكوفيـون؛ «لأن العامـل سـبيله أن يُقدَّر قبـل المعمـول، وإذا قلنـا إنهـما يترافعـان وجـب أن يكـون كل واحـد منهما قبل الآخـر، وذلـك مُحال، ومـا يـؤدي إلى الــمُحال مُحـال»(٥).

---

(١) السيد الجرجاني، **التعريفات**، ص٢٥٦.
(٢) يُنظر الاختلاف في هذا وتفصيله في: الأشعري، **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، ج٢: ص٧٥.
(٣) يُنظر: الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص٨٤.
(٤) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج١: ص٧٤.
(٥) ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص٤٤.

٣. **لا يُفصل بين العامل والمعمول**: أي إنهما متلازمان، وتلازمهما مجازي في النحو، ضروري في علم الكلام؛ قال الإيجي (٧٥٦هـ): «العلة يجب أن تكون مع المعلول، وإلا فقد افترقا، فليس وجوده لوجودها»[١]؛ أي إن وجوده مستند إلى وجودها، فإن فُقدت فُقد، وهذا تلازُم ضروري على الشرط الكلامي.

أما النحويون فيتسمَّحون بالفصل بين العامل ومعموله في بعض المواضع؛ مما يؤكد فكرة أن العامل هو المتكلم حقيقةً، وإن كانوا كثيراً ما يؤكدون على أن العامل لا يُفصل عن معموله؛ إن كان العامل ضعيفاً، أو الفاصل أجنبيّاً، أو العامل والمعمول متلازمين، وعلة أن لا فَصْلَ أنه كلما ابتعد العامل عن معموله ضعف عملُه[٢].

- فمن العامل الضعيف الحرفُ المشبه بالفعل، ووقوع معموليه بعده أولى لضعفه[٣].
- ومن الفاصل الأجنبي (أنت) في قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ [مريم ٤٦]، إن أُعرب مبتدأ قُدِّم عليه خبرُه (راغب)؛ لأن شبه الجملة (عن آلهتي) معمول الخبر (راغب)، وقد فُصل بينهما بالأجنبي؛ أي المبتدأ (أنت)؛ إذ الخبر لا يعمل في المبتدأ[٤].
- ومن العامل والمعمول المتلازمين؛ المضاف والمضاف إليه، والصفة والموصوف، والصلة والموصول، والجار والمجرور، فكلها لا يجوز الفصل بينها، قال ابن جني: «وعلى الجملة فكلما ازداد الجزآن اتصالاً قَوِيَ قُبْحُ الفصل بينهما»[٥].

---

(١) الإيجي، **المواقف في علم الكلام**، ص٨٩.
(٢) يُنظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٧: ص٨٥.
(٣) يُنظر: العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ج١: ص٢١٦.
(٤) يُنظر: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج١: ص١٩٨.
(٥) ابن جني، **الخصائص**، ج٢: ص٣٩٠.

٤. **قد يعمل العامل عملين مختلفين:** قال الإيجي: «يجوز عندنا استناد آثار متعددة إلى مؤثر واحد بسيط، وكيف لا، ونحن نقول بأن جميع الممكنات مستندة إلى الله تعالى؟»[١].

وتطبيقات هذا المبدأ الكلامي في الدرس النحوي محصورة استقراءً في الفعل وما أشبهه:

- فالفعل التام المتعدي المبني للمعلوم يعمل الرفع في الفاعل، والنصب في المفعول.
- والفعل المبني للمجهول التام المتعدي إلى مفعولين فأكثر؛ يعمل الرفع في نائب الفاعل، والنصب في سائر المفاعيل.
- والفعل الناقص يعمل الرفع في الاسم، والنصب في الخبر.
- والحرف المشبه بالفعل يعمل النصب في الاسم، والرفع في الخبر.

ويُمكن ههنا القول إن عمل الأفعال وما أشبهها عملين مختلفين من دلائل قوتها في العمل.

٥. **العامل مختص بالمعمول:** يُشبه هذا في علم الكلام ما يُسمى (اختصاص العلة بالمعلول)؛ قال القاضي عبدالجبار (٤١٥هـ): «لا بُدَّ في العلل من أن تختص على أبلغ ما يمكن من الاختصاص بمعلولها»[٢]، ومعنى هذا الاختصاص أن يكون اقتضاء العلة معلولاً يُتصوَّر صدوره عنها؛ أولى من اقتضائها معلولاً آخر لا يُتصوَّر صدوره عنها[٣]، وهذا ما بُحث عنه في العوامل النحوية، فلكلِّ عامل نحوي اختصاص بمعلوله، وهذا الاختصاص هو ما يُوجب له عَمَلَهُ فيه أصالة، «وإنما كان الاختصاص موجهاً للعمل؛ ليظهر أثر الاختصاص... ومعنى الأصالة أن يعمل بنفسه، لا بسبب غيره»[٤].

---

(١) الإيجي، **المواقف في علم الكلام**، ص٨٦.
(٢) القاضي عبدالجبار، **المجموع في المحيط بالتكليف**، ج١: ص٥٦.
(٣) يُنظر: السيد الجرجاني، **شرح المواقف**، ج٤: ص١٣٥.
(٤) السيوطي، **الأشباه والنظائر**، ج٢: ص٢٤٠.

وأكثر ما يظهر هذا المبحث في الكلام على إعمال حروف المعاني؛ إذ اشترطوا لإعمال الحرف اختصاصَه بأحد القبيلين: الأسماء، أو الأفعال[1]، فالاختصاص أصلُ الإعمال؛ لذا لما اختصت الخوافض بالاسم أُعملت فيه، فخفضته، وكذا لما اختصت الجوازم بالفعل المضارع أُعملت فيه، فجزمته، في حين أن النافيين (ما) و(لا) دخلا على كليهما -أي على الاسم والفعل- ولم يختصا بأحدهما، فانبغى إهمالهما، وهو القياس؛ ويُلاحظ أن النحويين أخلُّوا بهذا القياس لما رأوهما في أثناء الاستقراء القرآني أُعمل أولهما عمل (ليس)، وثانيهما عمل (إن)، ومن ثم جرَّدوا «قاعدة أن العامل لا يعمل إلا إذا كان مختصّاً؛ بناء على الغالب والشائع من العوامل»[2]، لا تعميماً عليها كلها، وهذا مما يدحض دعوى تحكُّمهم بالقراءات بما يتفق وأحكامهم، وإنما الحال العكس؛ أي إنهم يُطوعون أحكامهم للقراءات، ولا سيما العاليةَ منها.

٦. **لا يجتمع عاملان على معمول واحد**: هذه قاعدة كلامية يتفق عليها المتكلمون على اختلاف عقائدهم، وصيغتها أنه يمتنع وجود صانعين والمصنوع واحد، ومستندها قوله سبحانه وتعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، وعليه منعوا تعليل معلول واحد بعلتين[3].

قال الأشعري (٣٣٠هـ): «فإن قال قائل: لم قلتم إن صانع الأشياء واحد؟ قيل له: لأن الاثنين لا يجري تدبيرهما على نظام، ولا يتسق على إحكام»[4].

وقال المعتزلي: «آخر الكلام في التوحيد... أن نُبيِّن أنه لا ثاني له يُشاركه في استحقاق [الصفات] على الحد الذي استحقها؛ مفردة ومجموعة»[5].

---

(١) يُنظر: ابن جني، **سرّ صناعة الإعراب**، ج١: ص١٢٩؛ ابن الأنباري، **أسرار العربية**، ص١٤٤؛ **شرح الرضي على الكافية**، ج٢: ص١١١.

(٢) بخيت، **أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي**، ص٢٩٧.

(٣) يُنظر: الرازي، **مُحصَّل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين**، ص١٤٨؛ الإيجي، **المواقف في علم الكلام**، ص٨٦.

(٤) الأشعري، **اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع**، ص٢٠.

(٥) القاضي عبدالجبار، **المجموع في المحيط بالتكليف**، ج١: ص٢١٥.

وفي النحو قال ابن يعيش: «محال أن يعمل في اسم واحد عاملان في وقت واحد»[١]، وتطبيقها من وجهتين:

إحداهما تقعيدية، من مثل منعهم العطف على اسم (إن) بالرفع قبل تمام خبره، محتجين بأن (زيداً) في نحو: إنك وزيدٌ قائمان، مرفوع على الابتداء، فيكون عاملاً في (قائمان) الذي عمل فيه (إن)، ويعمل عاملان في معمول واحد، وهو محال[٢].

والأُخرى خلافية، كالاعتراض على:

- قول الخليل وسيبويه (١٨٠هـ) إن حرف الشرط وفعله عاملان في جوابه[٣].
- وقول المبرد (٢٨٥هـ) إن الابتداء والمبتدأ عاملان في الخبر[٤].
- وقول الكوفيين إن الفعل والفاعل عاملان في المفعول[٥].

وقد أشار الرضي إلى هذه القاعدة النحوية مقرونة بنظيرتها الكلامية؛ قال في مبحث التنازع: «والنقل الصحيح عن الفراء (٢٠٩هـ) في مثل هذا أن الثاني إن طُلب أيضاً للفاعلية، نحو: ضرب وأكرم زيدٌ؛ جاز أن تُعمل العاملين في المتنازع، فيكون الاسم الواحد فاعلاً للفعلين، لكن اجتماع المؤثرين التامين على أثر واحد مدلول على فساده في الأصول، وهم يُجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية»[٦].

«فالرضي هنا يربط بين العوامل النحوية والمؤثرات الحقيقية التي هي محل نظر المتكلم في قاعدتين مختلفتين في الصورة، متفقتين في المضمون:

- لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد.
- لا يجوز اجتماع مؤثرين تامين على مؤثر واحد»[٧].

---

(١) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٣: ص٧٦.
(٢) يُنظر: ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص١٥٨.
(٣) يُنظر: سيبويه، **الكتاب**، ج٣: ص٦٢، ٦٣.
(٤) يُنظر: المبرد، **المقتضب**، ج٢: ص٤٨.
(٥) يُنظر: ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص٧٢.
(٦) **شرح الرضي على الكافية**، ج١: ص٢٠٦.
(٧) بخيت، **أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي**، ص٢٩٩.

والمؤثر التام مما يُطلق على العلة الفاعلية،[١] وهذه الأخيرة هي الأساس لمفهوم الصانع كلاماً، والعامل نحواً.

٧. **يجوز أن يكون اللفظ عاملاً ومعمولاً**: اختص الأشاعرة بما يقرب من هذا في كلامهم على «أنه لا يمتنع أن يكون للشيء نسبتان مختلفتان من جهتين، فيجب من جهة، ولا يجب من أُخرى»[٢]، وقد فصَّل السيد الجرجاني الاعتراضات على هذا بما لا يلزمنا ههنا[٣]، أما فكرته العامة فنجدها لدى النحويين في موضعين:

- أحدهما قول الكوفيين إن المبتدأ والخبر يترافعان[٤].
- والآخر حكاه ابن النحاس (٦٩٨هـ) عن ابن جني عن الأخفش أن الشرط وجوابه يتجازمان[٥].

٨. **العامل العدمي**: في حُكم علية العدم ومعلوليته قولان:

أحدهما امتناعه؛ لأن العلية والمعلولية وصف وجودي لا يقوم إلا بالوجودي.

والآخر جوازه؛ لأن أيّ شيء يتردد بين الوجود والعدم، وما لوجوده علة وجودية، فلعدمه علة عدمية.

قال الرازي (٦٠٦هـ): «العدم لا يُعلل ولا يُعلل به؛ لأنا إن جعلنا العلية والمعلولية وصفين ثابتين استحال كون المعدوم علة ومعلولاً؛ لاستحالة قيام الموجود بالمعدوم، وإن لم يُقل به كان التأثير عبارة عن حصول الأثر في المؤثر، وذلك يستدعي أصل الحصول، وقالت الفلاسفة: علة العدم عدمُ العلة؛ لأن الممكن دائر بين الوجود والعدم، وكما يستدعي رجحان الوجود علة وجودية؛ استدعى رجحان العدم علة عدمية»[٦].

---

(١) يُنظر: الإيجي، **المواقف في علم الكلام**، ص٨٥.
(٢) المصدر السابق، ص٨٨.
(٣) يُنظر: السيد الجرجاني، **شرح المواقف**، ج٤: ص١٣٩-١٤٢.
(٤) يُنظر: ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص٤٠.
(٥) يُنظر: ابن النحاس، **التعليقة على المقرب**، ص٤٤٩.
(٦) الرازي، **مُحصَّل أفكار المتقدمين والمتأخرين**، ص١٤٥.

وقال الإيجي: «العلة وجودية باتفاقهم»[1]؛ أي إنها لا تكون عدمية البتة.

وذهب الطوسي (٦٧٢هـ) إلى أن ما لا يُعلَّل ولا يُعلَّل به من العدم هو العدم المطلق، أما العدم المقيد فربما يُعلل ويُعلل به، كأن يُقال: عدم الغذاء للحيوان الصحيح علة الجوع[2].

هذه الاتجاهات الكلامية نجدها في الدرس النحوي، فقد انقسم النحويون:

- فمنهم من وافق الأشاعرة في أن عدم العامل لا يكون عاملاً، واختص هذا بالعامل المعنوي؛ فالكوفيون يردّون قول البصريين إن المبتدأ مرفوع بالابتداء؛ أي التعري من العوامل اللفظية، وكذا البصريون يردّون قول الكوفيين إن المضارع مرفوع بالتعري من النواصب والجوازم[3]، وللفريقين في هذا مناظرة جرت بين اثنين من أكابرهما؛ الفراء والجرمي (٢٢٥هـ)، كلّ منهما ردّ قول الآخر وفق ما ذُكر[4]، وقد قال ابن أبي الربيع (٦٨٨هـ): «التعري عدمٌ، والعدم لا يُنسب إليه شيء، وسواء كان مُطلقاً أو مُقيَّداً، ومن الناس من ذَهَبَ إلى أن العدم المُقيَّد يُوجِب ويقع به الارتباط؛ بخلاف العدم المُطلَق، والذي ذهب إليه المُحقِّقون من أهل النظر التسويةُ بين العدم المطلَق والعدم المقيَّد؛ لأن العدم ضدُّ الوجود، فما ليس موجوداً يستحيل أن يُوجِد غيرَه»[5].
- ومنهم من فرَّق بين العدمين المطلق والمقيد، فمنع عمل الأول، وأجاز عمل الثاني، صرَّح بهذا الرضي والصبان (١٢٠٦هـ) في كلام: الأول على رفع المبتدأ[6]، والثاني على رفع المضارع[7].

---

(١) الإيجي، **المواقف في علم الكلام**، ص٩٣.
(٢) يُنظر: الطوسي، **تلخيص المحصل**، ص١٤٥.
(٣) يُنظر: ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص٤٠، ٤٥.
(٤) يُنظر: المصدر السابق، ص١١٦.
(٥) ابن أبي الربيع، **البسيط في شرح الجمل**، ج١: ص٢٢٩، ٢٣٠.
(٦) يُنظر: **شرح الرضي على الكافية**، ج١: ص٢٢٧.
(٧) يُنظر: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ج٣: ص٤٠٦.

ويرى الباحث أن الخلاف في هذا يُمكن درؤه من سبيلين:

أحدهما ما تقدَّم؛ أنه في أثناء العملية الفكرية المؤدية إلى الإعراب؛ يُمكن الاقتصار على العامل المجازي الأول في إيجاد الأثر الإعرابي الموافق، ما دام مُوجِده هو المتكلم حقيقة.

والآخر مردُّه إلى ما قيل: إن العكس -أي عدم الحُكم لعدم العلة- ليس شرطاً في صحة العلة النحوية؛ «لأن هذه العلة مشبهة بالدليل العقلي، والدليل العقلي يدل وجوده على وجود الحُكم، ولا يدل عدمُه على عدمِه»(١).

ويُلاحظ الباحث أن المفهوم الفلسفي المذكور -أي علة العدم عدم العلة- لم يجد له سبيلاً إلى الدرس النحوي، ولا إلى أقوال النحويين، وإنما كانوا منسجمين مع منهجهم الفكري الإسلامي العام، فكانوا يقتبسون من علوم الملة الإسلامية، ويتركون ما عداها.

٩. الشيء لا يعمل في نفسه: هذا بناء على قاعدة كلامية تُستخدم دليلاً في إبطال التسلسل في العلة.

قال التفتازاني (٧٩٣هـ): «لو ترتَّبت سلسلة الممكنات لا إلى نهاية؛ لاحتاجت إلى علة مستقلة، وهي لا يجوز أن تكون علة نفسها، ولا بعضها؛ لاستحالة كون الشيء علة لنفسه، ولا لعلله، بل خارجاً عنها، فيكون واجباً، وينقطع التسلسل»(٢).

ويكثر استخدام النحويين هذه القاعدة في كلامهم على شروط المفعول له:

- كقول الرضي: «إذا كان الحدث المُعلَّل تفصيلاً وتفسيراً للمصدر المُجمَل، كما في: ضربتُه تأديباً، وأعطيتُه مكافأةً، فليس ههنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركا في زمان، بل هما في الحقيقة حدثٌ واحد؛ لأن المعنى:

(١) السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص٣٣٦.
(٢) التفتازاني، **شرح العقائد النسفية**، ص٢٨.

أدَّبته بالضرب، وكافأته بالإعطاء، فالضرب هو التأديب، والإعطاء هو المكافأة، والعلة ههنا في الحقيقة، ليس هذا المصدر المنصوب؛ لأن الشيء لا يكون علة نفسه، بل هي أثره، أي ضربتُه لتأدُّبه»[1].

- وقول الأشموني (٩٠٠هـ): «فالشروط... كونه علةً؛ فلا يجوز: أحسنتُ إليك إحساناً إليك؛ لأن الشيء لا يُعلل بنفسه»[2].

١٠. لا يتبادل لفظان العمل فيكون كل منهما عاملاً في الآخر: يُعرف هذا بامتناع الدور؛ لأن عدم امتناعه يقدح بالاعتلال كما يرى المتكلمون؛ قال الإيجي: «الدور ممتنع، وهو أن يكون شيئان كل منهما علة للآخر؛ بواسطة أو دونها؛ لأن العلة متقدمة على المعلول، فلو كان الشيء علة لعلته لزم تقدُّمه على نفسه بمرتبتين»[3].

ويظهر في كلام ابن جني موافقة المنهج الكلامي في امتناع الدور، وإن كان أشار إلى طرافته، فقد ذكر له مثالين:

أحدهما تعليل سيبويه الجرَّ في نحو: هذا الحسنُ الوجهِ، من وجهين؛ أحدهما الإضافة، والآخر تشبيهه بنحو: هذا الضاربُ الرجلِ[4]، وفي موضعين سابقين حُمِلَ نحوُ: هذا الضاربُ الرجلِ، على نحوِ: هذا الحسنُ الوجهِ؛ لاتفاقهما في أنهما اسمٌ وصفةٌ[5].

والآخر تعليل المبرد بناءَ نحو: ضَرَبْنَ، على السكون؛ بأنهم لا تتوالى في كلماتهم أربع حركات، ثم إنه علّل بناء نون النسوة على الفتح بسكون ما قبلها[6].

---

(١) **شرح الرضي على الكافية**، ج١: ص٥١٠.
(٢) **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ج١: ص٢١٦.
(٣) الإيجي، **المواقف في علم الكلام**، ص٨٩.
(٤) يُنظر: سيبويه، **الكتاب**، ج١: ص٢٠٢.
(٥) يُنظر: المصدر السابق، ج١: ص١٨٢، ١٩٣.
(٦) يُنظر: المبرد، **المقتضب**، ج١: ص٤٠٦.

ثـم رأى ابن جنـي ضَعْفَ المثالـين، وأثبته للثاني، قـال: «لكن ما أجـازه أبو العباس، وذهـب إليـه... العـذرُ فيـه أضعف منه في مسـألة (الكتـاب)؛ ألا ترى أن الـشيء لا يكون علـة نفسـه، وإذا لم يكـن كذلـك كان مـن أن يكـون علـة علتـه أبعـد، وليس كذلـك قول سـيبويه؛ وذلـك أن الفـروع إذا تمكنـت قويـت قـوة تُسـوِّغ حمْل الأصـول عليهـا، وذلك لإرادتهـم تثبيت الفـرع والشـهادة له بقـوة الحُكم»[1].

والحـق أن المتكلمـين -ولا يُنسـى أن ابـن جنـي معـدود فيهـم- يُفرقـون في الـدور بـين مـا يمتنـع منـه، ومـا لا يمتنـع[2]:

- فـما يمتنـع توقُّـف كل مـن الشـيئين عـلى الآخـر، أو أن يكـون الـشيء علـة نفسـه، ومثالـه اعتـلال المـبرد.
- ومـا لا يمتنـع تـلازُم الشـيئين في الوجـود بحيـث لا يكـون أحدهمـا إلا مـع الآخـر، ومثالـه اعتـلال سـيبويه.

لذا كان تفضيل ابن جني مسألة سيبويه على مسألة المبرد.

تلكـم كانـت أحـكام العامـل النحـوي؛ واضـحٌ تأثُّرهـا بالمنهـج الكلامـي مـن جهـة، وانسـجامها مـع الـدرس النحـوي مـن جهـة أخـرى؛ ممـا يشـير إلى مـا للعلاقـة بـين العامـل والمعمـول مـن مكانـة في تفسـير العلاقـات التركيبيـة، وفي ضبـط الظواهـر الإعرابيـة، في أثنـاء الـدرس النحـوي، ومـن ثـم؛ يؤكـد أن الغايـة مـن فكـرة العامـل النحـوي كانـت في نظـر النحويـين إحـدى جزئيـات غايـة علمهـم؛ سـواء في لغـة القرآن الكريـم، أم في مجـال لغتهـم العربيـة بأسرهـا، وهـو مـا ترتَّـب عليـه كثـير مـن القضايـا التطبيقيـة، مـن مثـل: العطـف عـلى التوهـم، والعطـف عـلى معمـولي عاملـين، وحـذف العامـل في بـاب نـزع الخافـض، وقطـع العامـل عـن العمـل، وتحديـد العامـل في بـابي التنـازع والاشـتغال، وغيرهـا كثـير مـن المسـائل المتفرقـة في المصنفـات النحويـة.

(١) ابن جني، **الخصائص**، ج١: ص١٨٤.
(٢) يُنظر: التهانوي، **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، ج١: ص٨١١.

خاتمة

فيما تقدَّم بان تمثُّل النحويين موقف المتكلمين من العلة الفاعلية، مما ترتَّبت عليه النتائج الآتية:

١. للتأثير الكلامي في الدرس النحوي أسباب عدة؛ أبرزها أسبقية علمِ الكلام علمَ النحو، والاتفاق بين علمي الكلام والنحو في كيفيات الاستدلال والمناظرة، وأن أكثر النحويين متكلمون، والحرص على الثقافة الموسوعية، وأن أكثر حملة العلم في الإسلام أعاجم، وحاجة أهل العقائد من العجم، إلى لغة العرب؛ للتنفُّذ في الدولة.

٢. المتكلم والنحوي كلاهما يتحرَّى الدليل العقلي إلى الحُكم الثابت لديهما، وهو حُكم اعتقادي لدى المتكلم، وحُكم لساني لدى النحوي.

٣. في أثناء تفسيرهم تعاوُرَ الحركات الإعرابية الألفاظَ في كل موضع؛ اهتدى النحويون إلى القول بعَمَلِ العناصر النحوية بعضها في بعض تلازُماً لا حقيقةً؛ تأسيساً على فكرة الصانع الكلامية.

٤. التوصل إلى الأثر الإعرابي المراد في أثناء الكلام المعرَب يكون من خلال عملية فكرية يُنجزها المتكلم نفسه؛ تُفضي به إلى جَعْلِهِ كلامَهُ معرباً، ومادية العامل النحوي إنما هي نتاج إحدى مراحل هذه العملية الفكرية؛ حالَ انتقاله من معنًى مُقتضٍ إلى لفظٍ مُقتضًى عنه ومقتضٍ لفظاً آخر في آن معاً؛ أي من تصوُّر إلى حسٍّ، ومن ثم يصير تأثيره في المعمول -أو إحداثه الأثرَ الإعرابي- من قبيل التلازم لا من قبيل التحقيق، فالعوامل التي تُحدِث الأثر الإعرابي إذن ثلاثة؛ حقيقي هو المتكلم، فمجازيان هما المعنى المقتضي، فالعامل.

٥. اتفاق النحويين على أن المتكلم هو العامل متأثرون فيه بالمتكلمين -معتزلة وأشاعرة- إذ قالوا: إن العمل في الحقيقة للحي القادر، وأن

الأشـياء الجامـدة لا تفعـل شـيئاً بذاتهـا، فالمعـاني والألفـاظ جوامـد لا تؤثِّـر؛ بعكـس المتكلـم الـذي لـه القـدرة عـلى التعبـير عـن المعـاني بالألفـاظ ونظمهـا للإبانـة عـما يجـول في خلـده.

٦. لمـا وظَّـف النحويون فكرة الصانـع الكلامية في عملهم؛ كان لا بُـدَّ لمبادئ هذه الفكـرة مـن أن تجـد لهـا تأثـيراً في الـدرس النحـوي من حيـث اتخاذهـا قواعد عامـة تختـص بفكـرة العامل، فصفـات العامـل في النحو هي صفـات العلة في علـم الـكلام، ومـن خلالها صاغـوا أحـكام العامـل النحوي.

٧. النحويـون -أيّـاً كان توجُّههـم العَقَـدي- في اسـتدلالاتهم وأصـول منهجهم وصوغهـم فكرهـم النحـوي؛ منسـجمون مع غايـة علمهم التـي تطورت من مجـال القـرآن الكريـم حفظـاً وفهـماً إلى مجال حفـظ اللغـة العربية التـي نزل بها القـرآن وتعلُّمهـا، ومـن ثـم يُفهـم كيف أنهـم وظَّفـوا فكـرة عامة لعلـم مبرز مـن مثـل علم الـكلام؛ أي فكـرة الصانـع؛ وظّفوها فكـرة جزئيـة في عملهم، واتخـذوا منهـا أداة تُعينهـم في تحقيـق الغايـة التـي لها نشـأ علمُهم.

إذن؛ الانسـجام حاصـل بـين علمـي الـكلام والنحـو فكـراً ونهجـاً وغايـةً، ولا سـيما في مبحـث العلـة ممـا يَحْكُـم الظاهـرة اللسـانية التـي تنتظـم في سـلك الظواهـر الطبيعيـة التـي قـد قـرَّ في الفكـر الإسـلامي بعامـة أنهـا لا بُـدَّ لهـا مـن نظـام مُطَّـرد وقانـون مُحكَـم يضبطانهـا، وبـذا يظهـر كيفيـة صـدور هـذا الفكـر عـن منـاخ عـامٍّ أنتـج علومـاً إسـلامية تشـاركت في النشـأة والأسـس، وأثَّـر بعضهـا في بعـض[1]، وتطـوَّرت في فلـك عقـل إسـلامي لم يتأثـر بعوامـل خارجيـة إلا في أخَـرَةٍ حـين عمـل الغـزالي عـلى دَعْـم المنطـق والترويـج لـه منهجـاً قويـماً في بحـث العلـوم الإسـلامية؛ قـال ابـن تيميـة: «وأوَل مـن خلـط المنطـق بأصـول المسـلمين أبـو حامـد الغـزالي»[2].

(١) يُنظر: الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث**، ص١٢.

(٢) ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**، ج٩: ص٢٣١.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- الآمدي، علي بن أبي علي، **المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين**، تحقيق حسن الشافعي، ط٢ (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٩٣م).
- ابن أبي الربيع، عبيدالله بن أحمد، **البسيط في شرح الجمل**، تحقيق عياد الثبيتي، ط١ (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦م).
- ابن الأنباري، عبدالرحمن بن محمد، **أسرار العربية**، تحقيق محمد البيطار وعاصم البيطار، ط٢ (دمشق: دار البشائر، ٢٠٠٤م).
- ابن الأنباري، عبدالرحمن بن محمد، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، تحقيق جودة مبروك ورمضان عبدالتواب، ط١ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠٢م).
- ابن الأنباري، عبدالرحمن بن محمد، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق إبراهيم السامرائي، د.ط (الزرقاء: مكتبة المنار، د.ت).
- ابن الحاجب، عثمان بن عمر، **الكافية في النحو**، ط٢ (كراتشي: مكتبة البشرى، ٢٠١١م).
- ابن النحاس، محمد بن إبراهيم، **التعليقة على المقرب**، ط١ (عمَّان: سلسلة كتاب الشهر تصدرها وزارة الثقافة الأردنية، ٢٠٠٤م).
- ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم، **مجموع الفتاوى**، جمعها عبدالرحمن النجدي وابنه محمد، ط٢ (الرياض: مكتبة ابن تيمية، ١٣٩٩هـ).
- ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد، **المقدمة**، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس خليل شحادة؛ مراجعة سهيل زكار، د.ط (بيروت: دار الفكر، ٢٠٠١م).

- ابن رشد، محمد بن أحمد، **فصل المقال وتقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال**، تحقيق ألبير نادر، ط٢ (بيروت: دار المشرق، ١٩٦٨م).
- ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٢ (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت).
- ابن مضاء، أحمد بن عبدالرحمن، **الرد على النحاة**، تحقيق شوقي ضيف، ط٢ (القاهرة: دار المعارف، د.ت).
- ابن يعيش، يعيش بن علي، **شرح المفصل**، د.ط (القاهرة: مكتبة المتنبي، د.ت).
- أبو المكارم، علي، **الحذف والتقدير في النحو العربي**، د.ط (القاهرة: دار غريب، ٢٠٠٨م).
- أبو المكارم، علي، **تاريخ النحو العربي**، ط١ (القاهرة: القاهرة الحديثة للطباعة، ١٩٧١مم).
- أبو المكارم، علي، **تقويم الفكر النحوي**، د.ط (القاهرة: دار غريب، ٢٠٠٥م).
- أرسطو، **المنطق**، تحقيق عبدالرحمن بدوي، ط١ (الكويت؛ بيروت: وكالة المطبوعات؛ دار القلم، ١٩٨٠م).
- الأشعري، علي بن إسماعيل، **اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع**، تحقيق حمود غرابة، د.ط (القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٥٥م).
- الأشعري، **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، د.ط (صيدا؛ بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٠م).
- الأشموني، علي بن محمد، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط١ (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٥٥م).
- الأصفهاني، علي بن الحسين، **الأغاني**، ط٢ (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م).

- إلياس، منى، **القياس في النحو**، ط١ (دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥م).
- أمين، أحمد، **ضحى الإسلام**، د.ط (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتب، ١٩٩٧م).
- أمين، مصطفى، **تاريخ التربية**، ط١ (القاهرة: مطبعة المعارف، ١٩٢٥م).
- الإيجي، عبدالرحمن بن أحمد، **المواقف في علم الكلام**، د.ط (بيروت: عالم الكتب، د.ت).
- البخاري، محمد بن إسماعيل، **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، ترقيم محمد فؤاد عبدالباقي، ط١ (بيروت: دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ).
- بخيت، مصطفى، **أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي**، ط١ (القاهرة: دار البصائر، ٢٠١٢م).
- بدوي، عبدالرحمن، **موسوعة الفلسفة**، ط١ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٤م).
- بن حمزة، مصطفى، **نظرية العامل في النحو العربي**؛ دراسة تأصيلية وتركيبية، ط١ (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠٠٤م).
- التفتازاني، مسعود بن عمر، **شرح العقائد النسفية**، تحقيق أحمد حجازي السقا، ط١ (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٨٧م).
- التهانوي، محمد بن علي، **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تحقيق جمعٍ من المحققين، ط١ (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦م).
- الجابري، محمد عابد، **تكوين العقل العربي**، ط١٠، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩م).
- الجرجاني، عبدالقاهر بن عبدالرحمن، **العوامل المئة**، ط١ (بيروت؛ جدة: دار المنهاج، ٢٠٠٩م).

- الجرجاني، عبدالقاهر بن عبدالرحمن، **دلائل الإعجاز**، تحقيق محمود شاكر، د.ط (القاهرة: مكتبة الخانجي، د.ت).
- الجمحي، عبدالله بن سلام، **طبقات الشعراء الجاهليين والإسلاميين**، تحقيق محمود شاكر، د.ط (جدة: دار المدني، د.ت).
- حسان، تمام، **الأصول**، د.ط (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٠م).
- حسن، عباس، **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، ط٢ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١م).
- الحلواني، محمد خير، **أصول النحو العربي**، ط٢ (الدار البيضاء: الناشر الأطلسي، ١٩٨٣م).
- الخالدي، كريم، **نظرية المعنى في الدراسات النحوية**، ط١ (عمَّان: دار صفاء، ٢٠٠٦م).
- الخطابي، حمد بن محمد؛ الرماني، علي بن عيسى؛ الجرجاني، عبدالقاهر بن عبدالرحمن، **ثلاث رسائل في إعجاز القرآن**، حققها وعلق عليها محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، ط٣، (القاهرة: دار المعارف، د.ت).
- الراجحي، عبده، **النحو العربي والدرس الحديث**، د.ط (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٩م).
- الرازي، محمد بن عمر، **المباحث المشرقية**، د.ط (حيدر آباد الدكن: مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، ١٣٤٣هـ).
- الرازي، محمد بن عمر، **مُحصَّل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين**، تحقيق طه سعد، د.ط (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، د.ت).
- الرضي الأستراباذي، محمد بن الحسن، **شرح الرضي على الكافية**، تحقيق يوسف حسن عمر، ط٢ (بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، ١٩٩٦م).

- زادة، طاشكبري، **مفتاح السعادة ومصباح السيادة**، تحقيق محمد كامل بكري وعبدالوهاب أبو النور، د.ط (القاهرة: دار الكتب الحديثة، ١٩٦٩م).
- الزجاجي، عبدالرحمن بن إسحاق، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق مازن المبارك، ط٣ (بيروت: دار النفائس، ١٩٧٩م).
- السامرائي، فاضل، **ابن جني النحوي**، د.ط (بغداد: دار النذير، د.ت).
- سيبويه، عمرو بن عثمان، **الكتاب**، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، ط٣ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م).
- السيد الجرجاني، علي بن محمد، **التعريفات**، تحقيق إبراهيم الأبياري، ط١ (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٥هـ).
- السيد الجرجاني، علي بن محمد، **شرح المواقف**، تحقيق محمود عمر الدمياطي، ط١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م).
- السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، **الأشباه والنظائر**، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، د.ط (بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت).
- السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، **الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق محمد سليمان ياقوت، د.ط (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٦م).
- السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، **سبب وضع علم العربية**، تحقيق مروان عطية، د.ط (دمشق: دار الهجرة، ١٩٨٨م).
- الشهرستاني، محمد بن عبدالكريم، **الملل والنحل**، تحقيق أمير مهنا وعلي فاعور، ط٣ (بيروت: دار المعرفة، ١٩٩٣م).
- الشهرستاني، محمد بن عبدالكريم، **نهاية الإقدام في علم الكلام**، تحقيق آلفرد جيوم، د.ط (لندن: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٣٤م).

- الشهيد الثاني، زين الدين بن علي، **حقائق الإيمان (مع رسالتي الاقتصاد والعدالة)**، تحقيق مهدي الرجائي، ط١ (قم: مطبعة سيد الشهداء، ١٤٠٩هـ).
- الصَّبَّان، محمد بن علي، **حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد، د.ط (القاهرة: المكتبة التوفيقية، د.ت).
- الصفدي، خليل بن أيبك، **الوافي بالوفيات**، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، ط١ (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٠م).
- صليبا، جميل، **المعجم الفلسفي**، د.ط (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٢م).
- طلس، محمد أسعد، **التربية والتعليم في الإسلام**، د.ط (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٤م).
- عثمان بن جني، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، د.ط (القاهرة: دار الكتب المصرية، د.ت).
- عثمان بن جني، **سرّ صناعة الإعراب**، تحقيق حسن هنداوي، د.ط (بيروت: دار القلم، د.ت).
- العكبري، عبدالله بن الحسين، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق غازي طليمات وعبدالإله نبهان، ط١ (بيروت؛ دمشق: دار الفكر المعاصر؛ دار الفكر، ١٩٩٥م).
- العيني، محمود بن أحمد، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، تحقيق عبدالله محمود محمد عمر، ط١ (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م).
- الغزالي، محمد بن محمد، **محك النظر**، تحقيق رفيق العجم، ط١ (بيروت: دار الفكر اللبناني، ١٩٩٢م).
- القاضي، عبدالجبار بن أحمد، **المجموع في المحيط بالتكليف**، تحقيق الأب جين اليسوعي، د.ط (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، د.ت).

- القاضي، عبدالجبار بن أحمد، **تثبيت دلائل النبوة**، تحقيق عبدالكريم عثمان، د.ط (بيروت: دار العربية، د.ت).
- قباوة، فخر الدين، **مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء**، د.ط (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٣م).
- المبارك، مازن، **النحو العربي؛ العلة النحوية نشأتها وتطورها**، ط٣ (بيروت: دار الفكر، ١٩٨١م).
- المبرد، محمد بن يزيد، **المقتضب**، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، ط٢ (القاهرة: وزارة الأوقاف المصرية، ١٩٧٩م).
- محمود، فوقية، **مقالات في أصالة المفكر المسلم؛ دور المفكرين العرب والمسلمين في التفكير الفلسفي**، د.ط (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٦م).
- مصطفى، إبراهيم، **إحياء النحو**، ط١ (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة، ١٩٥٩م).
- مقبول، إدريس، **سيبويه معتزليّاً؛ حفريات في ميتافيزيقا النحو العربي**، ط١ (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥م).
- الموسى، نهاد، **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**، د.ط (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠م).
- نبهان، عبدالإله، **ابن يعيش النحوي**، د.ط (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٧م).